

Distr.: General
2 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة الصحة الإنجابية من أجل أمومة مأمونة، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان*

الموضوع: حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهم فيها، بما في ذلك تعزيز إمكانية حصول المرأة على قدم المساواة على وظيفة متفرغة وعمل لائق.

١ - يرتبط مفهوم التعليم والتنمية ارتباطاً وثيقاً بإطار الرغبة في البقاء والحياة في توافق: والتعليم عملية تتيح للبشر تطوير قدراتهم على تحقيق إمكاناتهم المحتملة، والتنمية هي توافر واستخدام هذه القدرات والإمكانات.

٢ - وللحفاظ على التقدم في جميع الأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجية التنمية المعجلة والحد من الفقر، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ينبغي زيادة التركيز على أهمية حصول الفتيات على التعليم.

٣ - وتبين الأدلة على نحو متزايد أن تعليم الفتيات يمنع انتقال الفقر من جيل إلى آخر ويعزز التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية التنمية المعجلة والحد من الفقر، بما في ذلك خفض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الرضع وإتاحة إمكانية الحصول على عمل لائق. وتنجب النساء المتعلّمات عدداً أقل من الأطفال ويتّرعن أكثر إلى إرسالهن إلى المدرسة. وهناك علاقة متبادلة بين تعليم الأمهات وخفض معدل الوفيات والمرض في فترة النفاس ووفيات الرضع.

٤ - ويتيح التعليم الثانوي أعمال حقوق أخرى، مما يمكن الفتيات من الاستفادة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أظهرت الدراسات أن النساء اللاتي يمضين بضع سنوات من التعليم أعلى من متوسط ما يمضيه مجموع السكان، يزيد دخلهن بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ في المائة عن متوسط الدخل.

٥ - ويشكل العنف الذي تواجهه الفتيات في المدرسة وفي الطريق إليها عقبة كأداء أمام إلتحاقهن بالمدارس وإتمامهن للدراسة. ويمكن أن يخفف وجود مدرّسات من حدة هذه المشكلة ويهيئ بيئة دراسية أكثر أمناً للفتيات. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك علاقة متبادلة بين وجود مدرّسات وارتفاع مستويات إلتحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية.

٦ - ومن الأهمية الحاسمة كفالة أن تحصل الفتيات على تعليم جيد. ومن المرجح أن تعزز المناهج الدراسية البالية، التي تصور المرأة في دور التابع، عدم المساواة بين الجنسين. ويتسم استخدام المرأة للأراضي وسيطرتها عليها بأهمية بالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً

* صدرت بدون تحرير رسمي.

لأن ذلك يتيح الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. كما أن الحصول على هذه الموارد يتيح فوائد كبيرة للمرأة: فمن خلال سيطرة المرأة على الأراضي، تضمن المرأة التمتع بالمزيد من الأمان في سبل العيش وتحسين الحصول على موارد أخرى، بما في ذلك الائتمان وغيره من المنتجات المالية والبذور والخدمات الإرشادية. وفي المجتمعات الريفية، للأرض قيمة رمزية واقتصادية على حد سواء، مما يساهم في تعزيز وضع المرأة داخل مجتمعاتها المحلية. وحينما تكسب المرأة دخلها الخاص، يزداد ثقلها في صنع القرار داخل الأسرة المعيشية وتصبح أقل عرضاً للعنف الأسري. بيد أنه تحرم كثير من النساء من الحصول على عمل لائق مثل السيطرة على الأراضي.

٧ - وعلى سبيل المثال، يقدر أن النساء يمثلن نسبة تتراوح ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة على الصعيد العالمي ممن يتولون رعاية أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقل المناعة المكتسب (الإيدز)، ويكملن عمل النظم الصحية الضعيفة، لكن جهودهن ما زالت لا تحظى بالتقدير والدعم عادة. وفي نطاق هذا التحليل، يجدر بالذكر أنه يمكن تقييم فرص الحصول على التعليم في النيجر باستخدام مؤشرين هما: عدد الطلاب المسجلين حديثاً ومعدل الالتحاق الإجمالي.

٨ - وفي عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وصل عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول من المرحلة الابتدائية إلى ٣٦٠ ٣٤٢ طفلاً. وقد بلغ عددهم ٦٠٠ ١٥٨ طفل في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١، أي بمتوسط زيادة سنوية يبلغ ١٠ في المائة. وبلغ عدد المسجلين حديثاً من الفتيات ١٥٥ ٠٥٧ فتاة مقابل ٣٠٣ ١٨٧ من الفتيان. وقد زادت نسبة عدد الفتيات اللاتي التحقن بمدارس من ٤٠،٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتبعث هذه الزيادة في عدد الفتيات اللاتي التحقن بمدارس على التشجيع.

٩ - وبلغ إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس (عدد الأطفال، مهما كان سنهم، المسجلين في المدارس الابتدائية بالنسبة إلى عدد الأطفال في سن الدراسة مضروباً في ١٠٠) ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وكان قد بلغ ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠، مما يمثل زيادة ملحوظة تبلغ ٢٩ نقطة. وفي عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بلغت النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس ٥٤ في المائة للفتيات مقابل ٧٢ في المائة للفتيان. ورغم أن المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس ازداد باطراد (٤١ في المائة للفتيان و ٢٧ في المائة للفتيات في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠)، ازداد عدم المساواة بين الفتيات والفتيان: واتسع الفرق في إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس بين الجنسين بما يتراوح ما بين ١٤ و ٢٠ نقطة مئوية ثم ١٨ نقطة في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويرتبط هذا الانخفاض بنقطتين إيجابيتين أساساً بتقليص الفجوة في معدلات

الالتحاق في الصف الأول. وطرأ ارتفاع حاد على المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية، مما قلص الفجوة في إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس حسب محل الإقامة من ١٩ نقطة في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ١٥ نقطة في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

١٠ - وعلى الرغم من التقدم المحرز من حيث التحاق الفتيات بالمدارس، اتسعت الفجوة بالأرقام المطلقة بين الفتيات والفتيان، وعدد الفتيات أقل من عدد الفتيان بين الناجحين. وتزداد الفجوة اتساعاً بين المرحلة الابتدائية، حيث تمثل الفتيات نصف عدد التلاميذ تقريباً، والمرحلة الثانوية، حيث لا تشكل الفتيات أكثر من خمس عدد الطلاب.

١١ - ويتسم قطاع التعليم والتدريب المهني والفني بمزید من التجانس. وفي عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كانت مؤسسات التدريب المهني والفني تضم ٣٧٩ ١٣ طالباً، وهو ما يمثل ٨ في المائة من مجموع طلاب المدارس الثانوية. وبلغ عدد الفتيات بينهم ٢٢٢ ٧ فتاة أي بنسبة ٥٤ في المائة مقابل ١٥٧ ٦ فتى أي بنسبة ٤٦ في المائة من مجموع الطلاب.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يقدر أن مجموع الطلاب المستهدف لهذا القطاع التعليمي وصل إلى ٥٤٦ ٢٩٤ طالباً. وبلغت هذه النسبة لطلاب التعليم والتدريب المهني والفني في المرحلة الثانوية ٢،٥ في المائة في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولا يمثل عدد الملتحقين بالمرحلة الجامعية أو التعليم الصناعي سوى ٣١ في المائة و ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتمثل الفتيات نسبة ٣٨،٥ في المائة في المرحلة الجامعية مقابل ٨،٥ في المائة في القطاع الصناعي.

١٣ - ومن المرجح تفسير هذا الانخفاض بارتفاع تكاليف هذا التعليم والطابع النظري للدراسة وعدم وجود فرص عمل على الفور وتنظيم التخصصات المهنية لتشغيل الخريجين بها. وفيما يتعلق بالتعليم العالي في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كان عدد الملتحقين بجامعة البلد كما يلي: التحق بجامعة عبده مؤمن في نيامي ٥٠٠ ٩ طالب منهم ١٧ في المائة من الفتيات والتحق بجامعة ساي الإسلامية ١٠٥٠ ١ طالباً منهم ١٨ في المائة من الفتيات.

١٤ - واستخدام شبكة الإنترنت منخفض جداً بشكل عام في كل من المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك استخدام النساء والأطفال لها. وتفرض هذه العوامل جميعها، لا سيما في الأنحاء النائية من البلد، قيوداً على النساء والأطفال. وفي عام ٢٠٠٨، كان معدل استخدام الحاسوب يكاد يكون منعدماً لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ أعوام و ١٢ عاماً، ويعادل ٠،٤ في المائة لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ عاماً و ١٨ عاماً. ومن النادر وجود حاسوب ويكاد يكون وجوده منعدماً في المنزل. وفي عام ٢٠٠٤، كان هناك أقل من ١ في المائة من الأسر تملك هذه الأداة الحديثة.

١٥ - وتتسم الفجوة بين الرجل والمرأة في الحياة الاقتصادية بأهمية شديدة. ويكشف تشخيص وضع المرأة في مجال التنمية المنصفة النقاب عن وجود عدد لا بأس به من الاتجاهات السلبية التي تعيق بذل جهود لصالحها. وقد اعتمد بالفعل العديد من النصوص القانونية، لكن ما زالت هناك ممارسات تعوق تحقيق الأهداف المحددة.

١٦ - وتشير نسبة النساء اللاتي يعتبرن غير ناشطات إلى تردي ظروف معيشة المرأة. ويمارس أقل من نصف عدد النساء نشاطا اقتصاديا. ويعملن في الصناعات الأولية وطرأت زيادة طفيفة على نسبتتهن في قطاع الخدمات. وتعمل جميع النساء تقريبا في القطاع غير الرسمي.

١٧ - وتركز النساء على القطاع غير الرسمي لخلق أعمال خاصة لهن؛ ويمثلن بأعداد كبيرة في الزراعة والثروة الحيوانية والحرف اليدوية والتجارة بيد أن إمكاناتهن محدودة في الحصول على وسائل الإنتاج (الممتلكات والائتمان والمعلومات والإدارة). ويشير وجود هياكل دعم فني ومالي وإداري إلى مدى استعداد الدولة والشركاء لدعم المشاريع الحرة التي تضطلع بها نساء. ومع ذلك تلقى هذه الجهود مقاومة شديدة. وتشكل الممارسات غير المواتية للمرأة بشأن الملكية والميراث عقبات أمام حصولها على رأس المال. ويفرض الفقر عليها أن تمضي وقتا في تحمل أعباء الأسرة أكثر مما تمضيه في تطوير أعمالها التجارية.

١٨ - وتتسم إمكانية الحصول على العمل ووسائل الإنتاج بعدم المساواة. ونظرا للحالة الراهنة للفجوة القائمة بين الرجل والمرأة في الحياة الاقتصادية والفرص المحدودة المتاحة لها وانخفاض مشاركتها في النشاط الاقتصادي، تظهر مشكلة كبيرة هي انخفاض الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة.

١٩ - وفي الواقع، يشكل الحصول على عمل لائق أساس تحقيق العدالة للمرأة، إلا أنه ما زالت العمالة غير المستقرة والتفاوتات بين الرجل والمرأة في الدخل تشكل مميزات ثابتة لأسواق العمل بالنسبة للمرأة في البلدان متقدمة النمو كما في البلدان النامية.